

هدم اسرائيلي وبناء فلسطيني

لم تكن خطوة غلق جمعية الدراسات العربية سوى مقدمة لعمليات دهم وتفتيش وغلوق متلاحقة وقعت خلال الشهر الماضي. فقد أغلقت الشرطة الاسرائيلية، بتاريخ ٢٨/٨/١٩٨٨، مؤسستين فلسطينيتين في شرق القدس، هما اتحاد المنظمات الخيرية ومكتب الحياة للصحافة. وأصدر القرار بغلقهما مدة عام أيضاً، وكجزء من حملة تستهدف تقويض المؤسسات الفلسطينية، التي تعتقد الجهات الامنية الاسرائيلية بأنها تعمل لحساب م.ت.ف. (جيروزاليم بوست، ٢٩/٨/١٩٨٨). وتم اعتقال رئيس اتحاد المنظمات الخيرية، د. أمين الخطيب، حيث اودع الحبس الاداري من دون محاكمة أو توجيه اتهام (كتاب، مصدر سبق ذكره). واتهمت دوائر الشرطة الاسرائيلية اتحاد المنظمات الخيرية بتوزيع مساعدات اقتصادية ومعونات من شأنها تدعيم أوضاع م.ت.ف. في المناطق المحتلة، علماً بأن رئيس الجمعية، د. الخطيب، أكد أن جميع الاموال والمساعدات التي تتولى المنظمات الخيرية توزيعها تأتي عبر الاردن، وعبر الجسور، وبمعرفة سلطات الاحتلال الاسرائيلي نفسها. أما مكتب الحياة للصحافة، فتلقى اتهامات بأنه يعمل لحساب الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ويهدى منها، ويتولى تنفيذ اهدافها. واعترض صاحب المكتب، نبيل جولاني، على هذه الاتهامات، وأوضح أن مكتبه مستقل ومسجل باسمه، وليس له أية علاقة مع أي تنظيم فلسطيني. وتتلخص مهمات المكتب الصحافي، كما أوردها جولاني، في تزويد الصحف المحلية بالاخبار والمقالات؛ وهو يقيم علاقة، على هذا المستوى، مع مراسلين أجانب. وقد أصدر المكتب، ثلاثة كتب (جيروزاليم بوست، ٢٩/٨/١٩٨٨).

الى ذلك، دهمت سلطات الاحتلال مكاتب مختلف النقابات المهنية في القدس، وقامت بتفتيشها ومصادرة بعض الوثائق. وتضم النقابات الاطباء واطباء الاسنان والاطباء البيطريين

تخوض سلطات الاحتلال الاسرائيلي، منذ شهر تقريباً، معركتها مع قوى الانتفاضة الفلسطينية، في المناطق المحتلة، على محورين رئيسيين متلازمين في اتجاه تصاعدي. الاول، تفكيك البنى التحتية المؤسساتية التي أقامت الانتفاضة خلال مسيرة الشهور التسعة الماضية؛ والثاني محاولة تدمير البنى التنظيمية الحية للانتفاضة، بتوجيه ضربات مباشرة الى اللجان المحلية في المناطق والاحياء، باعتبارها القوى الرئيسية المحركة للانتفاضة. ويجرى ذلك، كله، في ظل احتدام المعركة في الداخل والخارج حول طبيعة الموقف الذي سوف تتخذه القيادة الوطنية الموحدة وم.ت.ف. بشأن اعلان دولة فلسطينية، أو حكومة مؤقتة، أو برنامج سياسي جديد يستوعب التطورات التي أعقبت الانتفاضة ونتجت عنها؛ وتلك التي أخرجها الى السطح قرار الملك حسين بفك ارتباط الاردن، الاداري والقانوني، بالصفة الغربية المحتلة.

في المستوى الاول، قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بغلق جمعية الدراسات العربية، في القدس، والتي يرأسها، فيصل الحسيني، لمدة عام. تضم الجمعية ٨٠ موظفاً. وكانت أنشئت كمركز أبحاث تتعلق بالمسألة الفلسطينية، وإصدار الكتب والخرائط المتخصصة بهذا الشأن، والابحاث الاجتماعية والاقتصادية. وتعاونت الجمعية، منذ نشأتها، مع معاهد اسرائيلية، وأخرى دولية. وعمل رئيسها، فيصل الحسيني، منذ البداية، لابقاء الجمعية بعيداً من آرائه ومواقفه السياسية، تاركاً مسافة ملحوظة بين هذه الآراء والمواقف وبين نشاطاته في مجال عمله الاحترافي (داود كتاب، «المسيحيون ينضمون»، ميدل ايست انترناشيونال، العدد ٣٣١، ٥ آب - أغسطس ١٩٨٨).

أحدث غلق الجمعية مخاوف كبيرة من متابعة سلطات الاحتلال الاسرائيلي هذه العملية. وبالفعل،